

Distr.
GENERAL

S/1995/107
6 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالقرار ٩٦٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي قضى فيه مجلس الأمن، بتمديد وتوسيع، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد طلب إليّ المجلس، في هذا القرار، أن أقدم إليه، بحلول ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ و ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥، تقريرين عن اضطلاع البعثة بولايتها، وسلامة السكان المعرضين للخطر، والحالة الإنسانية للاجئين، والتقدم المحرز نحو إعادتهم إلى الوطن. وهذا التقرير يشمل التطورات التي حصلت في رواندا منذ تقريرني المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/1994/1344).

ثانيا - النواحي السياسية

٢ - بالرغم من استمرار إحراز تقدم في تطبيع الحالة في رواندا، لا تزال التحديات كثيرة. فخلال الفترة المبلغ عنها، واصلت حكومة رواندا اتخاذ خطوات نحو تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة البناء. ولئن كان بين بياناتها عدد كبير لا يزال يلزم تحويله إلى برامج ملموسة، فمرد ذلك، في معظمه، إلى نقص الموارد اللازمة للسير في إدارة عامة فعالة. ويضاف إلى ذلك أنه، بالرغم من أن الإدارة المدنية قد أصبحت الآن موجودة، إلى حد بعيد، في جميع أنحاء البلد، يظل من اللازم إجراء تعيينات هامة، ولا سيما في قطاعات رئيسية منها القضاء.

٣ - وقد اتخذت الحكومة، حتى الآن بعض الخطوات التي ترمي إلى التكفل بجعل تبليغها الخاص بالوحدة والمصالحة الوطنيتين يصل إلى الشعب الرواندي. ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، غيّر اسم الحكومة رسميا بحيث أصبح "حكومة الوحدة الوطنية"، وهو تعديل يجعل التركيز الأولي، إذ يسقط الإشارتين إلى "الانتقالية" و"الواسعة القاعدة"، على المصالحة الوطنية. ولا يزال كبار رسميي الحكومة، ومنهم الرئيس، ورئيس الوزراء، ونائب الرئيس، ووزير الدفاع، يعقدون الاجتماعات الحاشدة في مختلف أنحاء البلد، مشددين على الحاجة إلى الانسجام والتسامح والوحدة والمصالحة.

٤ - أما الجمعية الوطنية، التي نصبت رسمياً في كيغالي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، فقد افتتحت جلسة عملها الأولى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذه المناسبة، قدم رئيس الوزارة برنامجاً من ثماني نقاط حدد فيه مجدداً أهداف إعادة التأهيل وإعادة البناء التي حددتها الحكومة، أول الأمر، عندما نصبت في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويتضمن البرنامج إعادة جو السلم والأمن؛ وإعادة الإدارة المدنية على الأصعدة الوطنية والاقليمية والبلدية والقطاعية والمحلية؛ وإعادة وتعزيز الوحدة الوطنية؛ وإعادة اللاجئين والمشردين الى الوطن وتوطينهم من جديد؛ وتحسين أحوال معيشة الروانديين وحل المشاكل الاجتماعية اللاحقة للحرب، مع التركيز على اليتامى والأرامل والمعوقين؛ وتحقيق الانتعاش الاقتصادي الوطني؛ وإعادة تحديد سياسات البلد الخارجية؛ وترسيخ الديمقراطية في البلد. وقد أوضح السيد جوفينال نكوزي، رئيس الجمعية الوطنية، في ملاحظاته الاستهلالية، أن عمل الجمعية سيستند إلى مبادئ الوحدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ودعا الى اعتماد قوانين تحظر التمييز الإثني إلى الأبد، وأوصى بإنشاء لجنة معنية بالوحدة الوطنية والمصالحة.

٥ - وبالرغم من أن الجمعية الوطنية تتكون من ممثلين عن ثمانية أحزاب سياسية وعن الجيش الوطني، وتضم ضابطاً من جيش الحكومة السابق، فالحزب الذي كانت له الهيمنة في الماضي، وهو الحركة الجمهورية الوطنية الديمقراطية، ليس ممثلاً.

٦ - لقد أوضحت في تقرير الأخير أن الحكومة اتخذت خطوات ترمي إلى إعادة توحيد الجيش، باعتبار ذلك تدبيراً إضافياً يتجه وجهة تحقيق المصالحة. وفي هذا الصدد، خضع نحو ٢٤٢ ٢ من أفراد القوات الحكومية الرواندية السابقة لبرنامج لإعادة التدريب استغرق تنفيذه خمسة أشهر. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أجري، بعد انجاز هذا البرنامج، حفل لتخريج ٧٣ ضابطاً و ١٠١١ جندياً. وثمة مجموعة أخرى مكونة من ٩٠٠ جندي لم تكمل البرنامج. وأثناء الحفل، شجع وزير الدفاع سائر الموظفين العسكريين الذين كانوا منتبئين الى القوات الحكومية الرواندية على الانضمام الى الجيش الوطني الجديد. وأعطى ضباط القوات المذكورة تعيينات جديدة، كان بينها منصباً نائب رئيس الأركان وقائد الدرك.

٧ - وفي حين ينتظر إحراز المزيد من التقدم في عملية المصالحة، لا تزال الحالة الأمنية تثير قلقاً بالغاً. فالتقارير تفيد باستمرار حصول إعدامات بعد محاكمات موجزة، واعتقالات سرية، وأعمال تعذيب. كما أن هناك تقارير تفيد بحصول عمليات قطع طرق وأعمال عنف أخرى ضد المدنيين، في كيغالي وفي الريف على السواء. وفي بيان صدر مؤخراً عن الكنيسة الكاثوليكية، التي هي مؤسسة ذات نفوذ في رواندا، أثنت هذه الكنيسة على الجهود التي تبذلها الحكومة، ولا سيما من أجل إعادة إنشاء الخدمات والهياكل الأساسية الضرورية، لكنها أعربت عن القلق إزاء معاملة بعض المواطنين التي اعتبرتها تمييزية واعتباطية وغير انسانية.

٨ - وأكد نائب الرئيس ووزير الدفاع، وكذلك رئيس الوزراء، في مقابلتين إذاعيتين أجريتا في كانون الأول/ديسمبر، على أن الأمن في البلد يشكل، لدى الحكومة، موضوع اهتمام ذا أولوية. وكما أوضح في تقارير سابقة، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بمساعدة الحكومة على إنشاء قوة شرطة جديدة. وفي انتظار ذلك، يواصل الموظفون العسكريون الروانديون أداء مهام الشرطة.

٩ - إن إنشاء قوة شرطة احترافية وسلطة قضائية قادرة على أداء مهامها هو أمر لا بد منه لإشاعة الأمن الداخلي. لكن نظام المحاكم الرواندي لا يعمل في الوقت الحاضر، كما أن سجون البلد مكتظة بالآلاف من الأظناء الذين ينتظرون المحاكمة. ومن بين ١٠٠ ١ قاض كانوا يعملون في السلطة القضائية قبل نيسان/أبريل ١٩٩٤، ليس هناك الآن إلا ١٠٠ لا يزالون في البلد. ومن بين مائة مدع عام، لم يعد متاحا إلا ١٢. وهناك أيضا نقص حاد في الموظفين المدربين على التحقيق في الجرائم التي يجري الاتهام بها. ولا تزال عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الانسان في رواندا، التي أنشأها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، ناشطة في مساعدة الحكومة على اصلاح نظام العدالة، ولكن إذا أريد لهذا العنصر الأساسي في البرنامج الحكومي للامتعاش أن ينفذ في الوقت المناسب، فسيلزم قدر أكبر بكثير من المساعدة التقنية والمالية.

١٠ - وكما أشرت إليه في تقريره المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير (S/1995/65) والمتعلق بالأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين، تظل إعادة اللاجئين الى البلد، في نهاية الأمر، مرتبطة بإيجاد ظروف، داخل رواندا، تفضي الى إعادة توطين العائدين على نحو مأمون، وكذلك بانتهاج الحكومة الرواندية سياسة استباقية تكون غايتها تحقيق المصالحة الوطنية. وقد أكدت حكومتا جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير، كلاهما، على هذه المسألة خلال المناقشات التي عقدتها مؤخرا مع ممثلي الخاص. كما أن مؤتمر القمة الاقليمي الذي تمثلت فيه سبعة بلدان، والذي عقد في نيروبي يوم ٧ كانون الثاني/يناير وجمع بين رؤساء دول أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وكينيا، فضلا عن رئيس وزراء زائير، حث حكومة رواندا على أن تتخذ تدابير إضافية لبناء الثقة من أجل تشجيع العودة الطوعية للاجئين. ثم أن كبار الرسميين الروانديين طمأنوا ممثلي الخاص إلى أن الحكومة الرواندية تعتبر إعادة التوطين السلمية لجميع العائدين خطوة لا بد منها باتجاه المصالحة الحقيقية والسلم الدائم. لكن مهمة إعادة اللاجئين الروانديين، وعددهم يقدر بمليونين، والمشردين الروانديين، وعددهم يقدر بـ ٣٥٠ ٠٠٠، الى بلدهم، وإعادة توطينهم فيه، لا تزال تشير تحديا خطيرا للحكومة.

١١ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أنشأت الحكومة لجنة لإعادة اللاجئين إلى بلدهم ولتوطينهم. وتتكون هذه اللجنة، التي نص عليها اتفاق أروشا للسلم (انظر S/26915)، من ممثلين إثنين لكل من الحكومة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجماعة اللاجئين، فضلا عن ممثل لمنظمة الوحدة الافريقية. وتمثل ولايتها في استكمال وتنفيذ برنامج إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم فيه. ومما يُعْتَزَم القيام به لهذه الغاية، إجراء استقصاء اجتماعي - اقتصادي للاجئين، وتنظيم إحصاء وتسجيل، للعائدين، تمهيدا لإعادتهم إلى بلادهم، والانطلاق في حملة إعلامية للتوعية توجّه إلى اللاجئين وإلى السكان المحليين

على السواء، واستباشة أماكن لإعادة التوطين، والإشراف على توزيع قطع الأراضي، وتسهيل إصلاح الهياكل الأساسية الأولية ونقل العائدين، والإشراف على تقديم المساعدة إليهم. وقد أكدت الحكومة مساندتها لهذه المقترحات، كما أيدت جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وتعاونت معها في تشجيع العودة المأمونة والطوعية للأشخاص المشردين داخليا.

١٢ - لكن مخاوف الانتقام لا تزال تساور اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وإنني لا أزال مقتنعا بأن نشر المعلومات الوقائية هو أداة ذات أهمية حيوية في إيجاد الظروف التي تتيح لهؤلاء اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا أن يقرروا، بحرية، العودة إلى موطنهم. وقد رحب مجلس الأمن، في قراره ٩٦٥ (١٩٩٤)، بالجهود التي تبذلها البعثة لزيادة قدراتها على البث الإذاعي بحيث يصل إلى مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة، وأعرب عن أمله أن تتمكن حكومة رواندا والبعثة، قريبا، من عقد الترتيبات الملائمة في هذا الصدد، بما في ذلك تخصيص موجة التردد الإذاعية.

١٣ - وكما سبق أن أعلن مجلس الأمن، وقّعت الحكومة والبعثة في ١٤ كانون الثاني/يناير اتفاقا يتصل بإنشاء محطة إذاعة للأمم المتحدة في كيغالي، وهما الآن في صدد استكمال التفاصيل التقنية اللازمة لإتاحة البدء في عمليات الإذاعة. وفي هذا الشأن، طلبت البعثة من الحكومة تخصيص موجة تردد، وإقامة أجهزة بث إذاعية في مواقع تتيح وصول البث إلى سكان رواندا الموجودين داخل البلد وفي مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. ولا تزال البعثة تنتظر رد الحكومة. وتضم إذاعة البعثة، في الوقت الحاضر، ثلاثة موظفين دوليين وأربعة موظفين محليين. ومن المقرر لهذه الإذاعة أن تبدأ بالبث خلال ٤ ساعات في اليوم، أساسا بالكينيا رواندا، وهي اللغة القومية الرواندية، وبالانكليزية والفرنسية كذلك. وسيكون من الضروري، لتحقيق هذه الأهداف، زيادة موارد المحطة، ولا سيما عدد موظفي هيئة التحرير والموظفين والتقنيين.

ثالثا - الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان

١٤ - هناك دلائل قوية على أن الوعي بحقوق الإنسان ما زال يتزايد في رواندا. واحترام حقوق الإنسان أمر حيوي لا بوصفه تدبيرا لبناء الثقة لتسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا فحسب، بل أيضا هو أمر حيوي، في الأجل الطويل، لتحقيق السلم الحقيقي والدائم في هذا البلد المصاب. وما زال هذا هو الهدف الرئيسي لعملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا.

١٥ - وقد زاد عدد موظفي حقوق الإنسان الذين جرى وزعهم باطراد حتى بلغ ٨٨ موظفا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بما في ذلك الموظفون العاديون، والخبراء ومتطوعو الأمم المتحدة. وقد قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عرضا من الاتحاد الأوروبي بإيفاد ٣٦ من الموظفين المجهزين كاملا. وسيعمل هؤلاء الموظفون تحت سلطته وسيدمجون بشكل كامل في العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. ومن المتوقع أن توزع أول وحدة تتكون من ١٢ موظفا تابعين للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من شباط/فبراير جنبا إلى جنب مع متطوعي الأمم المتحدة الإضافيين. ومن بين مهام العملية الإدارية لحقوق

الإحسان في رواندا. رصد أحوال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الحالات التي تنطوي على تهديد للحياة وغيرها من الحالات العاجلة لانتهاكات حقوق الإنسان الممكنة؛ للقيام بأعمال الاتصال مع حكومة رواندا فيما يتعلق بتعليم حقوق الإنسان؛ ورصد أحوال المحتجزين؛ والاشتراك في تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى إعادة إنشاء المجتمع المدني في رواندا؛ والاشتراك في التنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى في الميدان.

١٦ - وقد تلقى جميع موظفي حقوق الإنسان في العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا تدريباً شاملاً لإعدادهم للاضطلاع بمسؤولياتهم في رواندا. وهذا التدريب، الذي جرى في جنيف وكيغالي، سيستمر باستمرار إيفاد المعيّنين الجدد إلى الميدان.

١٧ - ومما له أهمية كبيرة أن الشعب الرواندي نفسه يتزايد اشتراكه في تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون. وخلال الاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، نظمت حلقات دراسية ومحاضرات وغير ذلك من الأنشطة العامة في رواندا، ولاسيما في كيغالي. وفي هذه المناسبة، أعاد وزير العدل تأكيد التزام حكومته بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدل والمصالحة الوطنية. وتساهم العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا من خلال وحدتها للتعاون التقني في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتعليمها في البلد بصفة عامة وفي قطاعات معينة من المجتمع من قبيل الشرطة. وما زالت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا تعمل أيضاً بشكل وثيق مع وزارات التعليم والثقافة وشؤون المرأة لتوسيع نطاق احترام حقوق الإنسان.

١٨ - وكنتيجة لبعثة لتقييم الاحتياجات اضطلع بها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وضع المفوض السامي لحقوق الإنسان برنامجاً للمساعدة التقنية في تطبيق العدالة، يشمل استعراض الحالات الجنائية للمحتجزين، وتحسين إدارة السجن، وإنشاء آليات لحل المنازعات المدنية، وتعيين وتدريب شرطة مدنية. وفي هذا الصدد ما فتئت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا تقوم بتنسيق أنشطة فريق عامل مع الوزراء الحكوميين المكونين للجنة لتجتماع أسبوعياً. ويسعى حالياً للحصول على مساعدة دولية لهذه المشاريع، وكذلك لاستمرار أنشطة العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا بصفة عامة.

١٩ - وقد قام القاضي ريتشارد غولدستون، المدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا، بأول زيارة للبلد في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وقد أجرى مناقشات تفصيلية مع كبار المسؤولين الحكوميين وكذلك مع ممثلي الخاص، واجتمع أيضاً مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في رواندا. وخلال الزيارة، أعربت الحكومة والمدعي العام عن ارتياحهم العام لما جرى بينهما من مناقشات وتبادل للآراء كان التركيز خلالهما على الأعمال المقبلة للمحكمة الدولية.

٢٠ - وقد بدأت المرحلة الأولى لعمل المحكمة الدولية لرواندا بإنشاء وحدة تحقيق/ادعاء، وتعمل مؤقتاً في مبنى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في كيغالي، والمهام الرئيسية للوحدة هي إنشاء مكتب

المدعي العام، وجمع الوثائق والمعلومات من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وبدء عملية التعيين، ووضع استراتيجية التحقيق وإجراءات العمل الميداني. ووفقا للفقرة ٣ من المادة ١٥ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية (S/1994/1405، التذييل الأول)، وبناء على توصية من المدعي العام، عينت السيد اونوريه اكوئومانانا نائبا للمدعي العام لمساعدته في المقاضاة أمام المحكمة الدولية. وقد وصل نائب المدعي العام الى كيغالي في ٢٦ كانون الثاني/يناير في زيارة أولية لكي يبدأ عمليات وحدة التحقيق. وقد وضع المفوض السامي لحقوق الإنسان تحت تصرف المحكمة الموظفين المتخصصين لوحدة التعاون التقني وجميع أعمال التحقيق التي تضطلع بها.

٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر زارت بعثة تقنية للأمم المتحدة رواندا وكنيا وجمهورية تنزانيا المتحدة لتحديد الأماكن المناسبة لمقر المحكمة. وقد قدمت البعثة تقريرها وسأقوم في الوقت المناسب، بتقديم توصيتي الى مجلس الأمن عن موقع المقر.

٢٢ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلنت إنشاء صندوق استئماني لدعم أنشطة المحكمة الدولية لرواندا. وقد أرسل طلب للتبرعات الى الدول الأعضاء، والتبرعات للصندوق ستؤدي، في المقام الأول، الى تسهيل التبكير في بدء أعمال المحكمة بالسماح بوزع الأفرقة الى رواندا للتحقيق مع الأشخاص المشتبه فيهم المعتقلين هناك وتحديد المشتبه فيهم الموجودين في أماكن أخرى والقبض عليهم.

رابعا - الجوانب العسكرية

٢٣ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، بلغ قوام القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ٧٤٠ فردا من جميع الرتب و ٣٠٩ من المراقبين العسكريين (انظر المرفق الأول). ومنذ تقريره الأخير، انسحبت وحدة المملكة المتحدة التي تتكون من ٥٣٨ جنديا، والوحدة الكندية التي تتكون من وحدات للاتصالات والسوقيات والخدمات الطبية والتي يبلغ قوامها الاجمالي ٣٠٨، حسب المواعيد المقررة. وقد استعيض عن وحدة السوقيات بترتيبات تعاقدية مدنية مع توفير المساندة بوزع وحدة دعم سوقي كندية تتكون من ٨٥ فردا. وكما هو مبين في تقاريره السابقة، سيخفض عدد الجنود التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا تدريجيا الى المستوى المرخص به لها والبالغ ٥٠٠ ٥ جندي.

٢٤ - وقد عدل هيكل القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ووزعها كنتيجة للتطورات الأمنية التي حدثت مؤخرا في معسكرات المشردين ومناطق الحدود، فضلا عن المهام الإضافية التي عهد بها الى البعثة بموجب الولاية الموسعة الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٦٥ (١٩٩٤)، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن تساهم البعثة في توفير الأمن لموظفي حقوق الإنسان وموظفي المحكمة الدولية في رواندا. وعلى ذلك، أعيد وزع عناصر الكتيبتين الغانية والزامبية والسريتين المالية والمالاوية للمساعدة في تحسين الأمن في مختلف المجتمعات المحلية في مناطق عمليات كل منها (القطاعان ٢ و ٣) والمساعدة

في تعزيز الأمن من أجل إعادة توطین المشردين (انظر الخريطة). وبعد زيادة في الهجمات المسلحة من جانب الجماعات المتسللة عبر الحدود مع زائير في مناطق كيميمبه وكانغانو وغافونسو وكيرامبو ونياماشه من القطاع الرابع جيم، أعيد وزع عناصر الكتيبة الاثيوبية المرابطة في هذا القطاع على طول شواطئ بحيرة كينفو. وتقوم الكتيبة الاثيوبية بدوريات محدودة بالقوارب في البحيرة وقد وزعت موارد الرؤية الليلية المتاحة لها لتغطية طرق الاقتراب الساحلية في هذا القطاع من جزيرة إيجوي. ومع ذلك سيلزم المزيد من قدرات الدوريات البحرية وموارد الرؤية الليلية لتعزيز أنشطة الرصد التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في هذه المنطقة.

٢٥ - وتفيد بعض التقارير أنه يمكن أن تكون هذه الإغارات علامة على بدء حملة تمردية من جانب قوات معارضة للحكومة الراهنة في كينغالي، إلا أن الإغارات التي حدثت حتى اليوم، لم توجه أي منها الى أهداف عسكرية داخل رواندا. وانما كان التركيز على المستوطنات والممتلكات المدنية، مع قيام المهاجمين بسرقة الأغذية والأبقار والأمتعة الشخصية والنقود. ويبدو أن الجيش الوطني الرواندي قد عزز وجوده على طول منطقة الحدود، مما قد يفسر ما ذكر من انخفاض عدد وكثافة هذه الحوادث في الأيام الأخيرة.

٢٦ - ووفقا لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا القاضية بحماية المشردين والمدنيين المعرضين للخطر وتوفير الأمن لعمليات الغوث الإنسانية، اضطلعت البعثة بعملية، من ١٣ الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر لتعزيز الأمن في معسكري كيبينهو ونداغو للمشردين في الجنوب الغربي (القطاع الرابع ألف) حيث مارست العناصر المخربة نشاطها. وكان الهدف من العملية هو المساعدة في تهيئة ظروف من شأنها أن تعطي المشردين الحرية في العودة الطوعية الى أوطانهم. وتم في العملية نفسها فرز العناصر المخربة الموجودة في المعسكرات واضطلع بها في وجود مراقبي حقوق الإنسان وممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد احتجز ما مجموعه ٤٤ فردا وسلموا الى السلطات الرواندية في وجود مراقبي لجنة الصليب الأحمر الدولية وحقوق الإنسان. وقد اكتشفت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا باستخدام كواشف المعادن مخازن من القنابل اليدوية والفؤوس والرماح وصادرتها. ووفر الجيش الوطني الرواندي ضباط اتصال للمساعدة في عملية الفرز وأنشأ محيطا أمنيا على بعد كيلومترات قليلة من المعسكرين، ولكنه لم يشارك في العملية الفعلية.

٢٧ - وقد ساعد نجاح هذه العملية في إقرار ظروف مناسبة ومناخ موات للقيام في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ببدء "عملية العودة"، وهي مبادرة متكاملة مشتركة بين الوكالات تهدف الى تسهيل إعادة توطین المشردين داخليا بشكل آمن. وشملت الأنشطة التي انطوت عليها العملية توفير الأمن لضمان استطاعة المشردين السفر بشكل آمن الى أوطانهم وشمولهم بالحماية حالما يصلون إليها، وكذلك توفير المساعدة الطبية والمساعدة في مجال الأغذية والمياه والمرافق الصحية وغير ذلك من المساعدات الأساسية في المجتمعات المحلية الأصلية.

٢٨ - وبالرغم من حادثة وقعت في ٧ كانون الثاني/يناير قامت فيها عناصر من الجيش الوطني الرواندي بمهاجمة معسكر المشردين في بوسانزه بالقرب من غيكونغورو، مما أدى الى قتل ١٨ فردا، من بينهم نساء وأطفال، وجرح ٣٦ آخرين، فقد أدت "عملية العودة" بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير الى تسهيل إعادة توطين نحو ٢٥ ٠٠٠ مشرد بشكل آمن وطوعي. وقد أدانت الحكومة الهجوم على معسكر بوسانزه واحتجزت بعض الجنود الذين قيل إنهم متورطين. وقد أكدت الحكومة لممثلي الخاص ولقائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا أن الحادث عمل فردي من أعمال سوء السلوك ولا يمثل السياسة الرسمية التي أكدت أنها ما زالت تحبذ الإغلاق الطوعي لا الإغلاق الاجباري لمعسكرات المشردين. وقد ساعدت التأكيدات التي أعطتها الحكومة والتدابير التي اتخذتها على إعادة درجة من الهدوء في المعسكرات. وتساعد الاتصالات والمشاورات الوثيقة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا والحكومة وبين قائد القوة التابعة للبعثة والجيش الوطني الرواندي في تعجيل وتعزيز التعاون والتنسيق المشتركين اللذين لهما أهمية حيوية إذا أريد نجاح مشاريع معقدة من قبيل "عملية العودة".

٢٩ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٤ أعلاه، عدلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا من طرق عملها لكي يتسنى لها أن تنجز، في حدود الموارد القائمة، ولايتها الموسعة المتمثلة في توفير الأمن لموظفي المحكمة الدولية وموظفي حقوق الإنسان. ومع ذلك، يساور القلق قائد القوة التابعة للبعثة من أنه مع خفض التدريب لعدد القوات التابعة للبعثة حتى يبلغ المستوى المرخص به وقدره ٥ ٥٠٠ فرد من جميع الرتب، قد تنشأ صعوبات في القيام بشكل فعال بإنجاز شتى أوجه الولاية. وعلى ذلك قد يتعين في الشهور القادمة إعادة النظر في مسألة قوام القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

خامسا - الشرطة المدنية

٣٠ - أبلغت مجلس الأمن، في تقريره المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أنه تلبية لطلب من حكومة رواندا وبالتعاون معها، بدأت وحدة الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في المعاونة في تدريب قوة الدرك الوطنية، وهي السلاح الأكبر بين السلاحين اللذين يتكون منهما هيكل الشرطة في رواندا. وعزز قرار مجلس الأمن ٩٦٥ (١٩٩٤) هذه العملية بتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بحيث تشمل المهمة المحددة المتعلقة بالمساعدة في إنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية متكاملة جديدة.

٣١ - وأكملت الوحدة الأولى، وقوامها ١٠٢ من جنود الدرك، تدريبها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتتدرب حاليا الوحدة الثانية، وقوامها ٣٠٠ جندي من جنود الدرك، في برنامج تدريبي مكثف مدته ١٦ أسبوعا من المقرر أن ينتهي في نيسان/أبريل. وتلبية لطلب من حكومة رواندا، يقوم حاليا ٢٠ من جنود الدرك من الوحدة الأولى بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تدريب الوحدة الثانية. وتعتزم البعثة أن تبدأ في حزيران/يونيه دورة تدريبية متقدمة بدرجة أكبر، مدتها ١٢ أسبوعا، لنحو ١٠٠ من جنود الدرك الذين سيكونون قد أتموا تدريبهم الأساسي في ذلك الحين.

٣٢ - وقامت البعثة أيضا، تلبية لطلب من الحكومة، بوضع برنامج تدريبي لشرطة الكميونات، وهي السلاح الثاني في هيكل الشرطة. وتعمل شرطة الكميونات على المستوى المحلي وتستمد سلطتها من الحاكم الذي يعمل بوصفه رئيسا لإدارة الإقليم أو المقاطعة. وأشارت الحكومة إلى أنها ترغب في وزع ١٠ من رجال الشرطة المدربين في كل كميونة من كميونات رواندا البالغ عددها ١٤٥. وتعتزم البعثة تدريب الوحدة الأولى التي تضم ٥٠٠ من رجال شرطة الكميونات وتتألف من أفراد شرطة قادمين من كل مقاطعة من مقاطعات البلد البالغ عددها ١٠. ومن المقرر أن يبدأ برنامج التدريب في أوائل شباط/فبراير في كيغالي، وسوف يمتد إلى المقاطعات الأخرى بمجرد أن تتسنى زيادة عدد مراقبي الشرطة المدنية التابعين للبعثة الذين يتكلمون الفرنسية.

٣٣ - وبالإضافة إلى المهام التدريبية التي يضطلع بها عنصر الشرطة المدنية، فإن هذا العنصر يواصل الإبقاء على اتصال مع السلطات المدنية، ولا سيما السلطات القضائية، ورصد الحالة التي تتسم بصعوبة متزايدة السائدة في سجون رواندا المكتظة. ويقدم عنصر الشرطة المدنية أيضا مساعدة في مجال الرصد والتحقيق إلى موظفي حقوق الإنسان والعنصرين العسكري والمدني في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

٣٤ - وعنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة، الذي يوجد حاليا ٨٩ من مراقبيه في الموقع، قد وصل تقريبا إلى القوام المأذون له به البالغ ٩٠ مراقبا، ولكن لا يتكلم الفرنسية سوى ٢٥ مراقبا فقط منهم. وقد فرض هذا قيда كبيرا على قدرة البعثة على أداء مهام الشرطة المدنية الموكولة إليها بفعالية.

٣٥ - ولكي يتمكن عنصر الشرطة المدنية من تلبية المهام الموسعة الموكولة إليه بموجب القرار ٩٦٥ (١٩٩٥)، فإنه يحتاج إلى مراقبين إضافيين، ولا سيما من المتكلمين بالفرنسية، وإلى موارد مادية تشمل معينات التدريس ووسائل المواصلات ومعدات الاتصال. ومن المقترح تبعا لذلك أن يزيد قوام القوة المأذون به لهذا العنصر من ٩٠ مراقبا إلى ١٢٠ مراقبا من مراقبي الشرطة يكون وزعهم كما يلي: ١٨ مراقبا في مقر الشرطة المدنية؛ وضابطان من ضباط الاتصال في مقر قوات البعثة وآخران في مقر المراقبين العسكريين؛ و ٢٠ مراقبا في مركز تدريب قوة الدرك في روهنغزي؛ و ١٥ مراقبا في كيغالي (المقاطعة والمناطق الريفية)؛ و ٧ مراقبين في كل مقاطعة من المقاطعات التسع الأخرى.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٣٦ - خفت حدة حالة الطوارئ التي كانت سائدة في رواندا منذ أشهر قليلة فقط مضت، حسبما أبلغت مجلس الأمن في تقريره الماضي، ويرجع ذلك إلى حد بعيد للاستجابة التلقائية من جانب البلدان والمنظمات والرجال والنساء والأطفال العاديين في أرجاء شتى من العالم. ويشكل هذا خطوة هامة إلى الأمام وإن كانت الحالة الإنسانية الحالية لا تزال تدعو إلى القلق عموما.

٣٧ - وكما ذكر من قبل، لا يزال نحو مليونين من اللاجئين الروانديين مقيمين في مخيمات في البلدان المجاورة. وهناك نحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص آخر مشردين في الداخل، يوجد معظمهم حالياً في مخيمات في جنوب غرب رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحكومة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتوطيد أجهزة الإدارة الأساسية وتأمين الخدمات الرئيسية وكفالة الرفاه لشعبها.

٣٨ - وثمة حاجة ماسة إلى حل مشكلة الأشخاص المشردين في الداخل وذلك لأنها تؤثر على الجهود التي يجري بذلها لتشجيع العودة الطوعية للاجئين من البلدان المجاورة وتعزيز الاستقرار داخل رواندا ذاتها. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن وجود مخيمات من أجل الأشخاص المشردين في الداخل يمكن أن تؤدي إلى عنف وعدم أمن في مواقع المخيمات ذاتها وفي المجتمعات المحلية القريبة أيضاً. ويرجع هذا إلى أن ما يتردد عن وجود اراهابيين وتسلسل الجماعات المسلحة قد يدفع جيش رواندا الوطني إلى اتخاذ تدابير مضادة قوية تسفر أحياناً عن وقوع اصابات، بل وقد يلهب أيضاً الحجج المؤيدة للإغلاق الفوري للمخيمات، حتى ولو بالقوة لأسباب أمنية.

٣٩ - وظل مجتمع الأمم المتحدة يحث على التوصل إلى حل إنساني لمشكلة المشردين في رواندا يستند إلى إعادة التوطين الطوعية لا القسرية. وكما ذكر أعلاه، أعيد توطين نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص عن طريق "عملية العودة" خلال الشهر الماضي ولا يزال عدد الأفراد الذين يعودون إلى كميوناتهم الأصلية في تزايد. وتستعين هذه العملية بمجموعة أصول منظومة الأمم المتحدة، مثل النقل والأغذية والأمن وسائر حوافز بناء الثقة، ومن بينها وجود موظفي حقوق الإنسان، لتقديم المساعدة ليس فقط في المخيمات ولكن على مستوى الكميونات أيضاً. وقد أسفرت هذه العملية حتى الآن عن إغلاق مخيم سيانكا في مقاطعة جيكو نغورو. وهذه خطوة هامة لأنها قد تشجع على تحركات تلقائية للاجئين خارج المخيمات المتبقية، وتظهر أن من الممكن تفادي الإغلاق القسري للمخيمات.

٤٠ - وقد أثنى مجلس الأمن في قراره ٩٦٥ (١٩٩٤) على الجهود التي تبذلها الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة، وشجعها على مواصلة تقديم تلك المساعدة وزيادتها، ولا سيما داخل رواندا. وطلب المجلس أيضاً إلى المجتمع الدولي، بصورة محددة، توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الفورية لحكومة رواندا إما مباشرة وإما من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ لهذا الغرض.

٤١ - وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، واصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها، ولا سيما الأغذية والخدمات الصحية والخدمات المتعلقة بالأطفال، إلى المشردين وغيرهم من فئات السكان الضعيفة. وساعدت أيضاً في الإصلاح والتعمير عن طريق تقديم مساعدة سوقية فورية في مجالات النقل ومعدات المكاتب وعن طريق تدعيم البرامج الطويلة الأجل في مجال التنمية الزراعية وبناء القدرات والتعليم. وفي مجال الصحة، كان هناك تشديد بدرجة متزايدة على تحسين خدمات التغذية التي توفرها الحكومة، وتعزيز تحصين الأطفال وبرامج التغذية،

ومساعدة ضحايا مرض الإيدز وأسرههم. وظلت احتياجات الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة، مثل "الأطفال الجنود" الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٦ سنة، تحظى هي الأخرى باهتمام خاص. وتقوم المنظمات الإنسانية، بالتعاون مع وزارتي الدفاع والعدل، بوضع خطط لتسريح وتعليم وإعادة تدريب نحو ٤ ٠٠٠ من "الأطفال الجنود" بهدف إعادة إدماجهم في المجتمع. وفي مجالي الأغذية والزراعة، استمرت خلال الفترة المستعرضة خطط تقديم الطعام مقابل العمل التي أعالت ٧ ٠٠٠ موظف مدني و ١٧ ٠٠٠ مدرس في المدارس الابتدائية، على الأقل. وفي الوقت ذاته، زادت المساعدة المبذولة لإنعاش الإنتاج في قطاعات الزراعة وتربية الماشية والغابات، وشملت توفير البذور والأدوات الزراعية والتدريب المتخصص والخبرة المتخصصة.

٤٢ - وقد أخطرت مجلس الأمن في تقريره الأخير بأن ثمة ترتيبات تجرى لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للنظر في الاحتياجات طويلة الأجل لاصلاح رواندا وإصدار نداء موحد مشترك بين وكالات الأمم المتحدة يركز على حالة الطوارئ واحتياجات الانتعاش قصيرة الأجل الأخرى من أجل رواندا والمنطقة دون الإقليمية. وقد نقل النداء الموحد المشترك بين الوكالات الذي يُقصد به تعبئة مبلغ مجموعه ٧١٠ ملايين دولار إلى الدول الأعضاء في ١٦ كانون الثاني/يناير، وأعلنه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية رسميا في جنيف في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وعقد مؤتمر مائدة مستديرة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير. وفي ذلك الحين، عرضت حكومة رواندا على الحكومات المانحة برنامجها للاصلاح والتعمير الذي يحتاج إلى نحو ٧٦٤ مليون دولار. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للبلدان والمنظمات التي استجابت بسخاء شديد لهذه النداءات. وإني واثق من أن مساعداتها ستسهم مساهمة كبيرة في معاونة الحكومة في جهودها على تحقيق الانتعاش في الأجلين الحالي والطويل، بحيث تيسر بذلك إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف الذي يعلو على ما عداه، وهو هدف تحقيق سلم دائم ومصالحة دائمة في رواندا.

٤٣ - وقد طلب إلي مجلس الأمن في قراره ٩٦٥ (١٩٩٤) أن أقدم توصيات بشأن الخطوات المحتملة التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز وضع برنامج فعال لإزالة الألغام في رواندا. واقتُرحت خطة شاملة على الحكومة. وهي تنص على إنشاء مكتب للتنسيق في مجال الألغام في إطار مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا الموجود في كيغالي، وإجراء مسح للألغام، والقيام بعمليات وضع علامات وإقامة أسوار، والإزالة العاجلة للألغام من المرافق الإنسانية الرئيسية مثل المدارس والمستشفيات. وبمجرد أن تتلقى الأمم المتحدة موافقة الحكومة، فإنها ستبدأ في تنفيذ الخطة. وقد أجريت مشاورات غير رسمية مع بعض البلدان المانحة بهدف تشجيع دعمها لهذه الأنشطة. وتقوم اليونيسيف حاليا بأنشطة للتثقيف والتوعية فيما يتعلق بالألغام في جميع مقاطعات رواندا.

سابعاً - الجوانب الإدارية والمالية

٤٤ - أذنت لي الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٠/٤٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بالدخول في التزامات لفترة أربعة شهور، بمعدل شهري لا يتجاوز إجماليه ١٥ مليون دولار، فيما يتعلق بإبقاء بعثة تقديم المساعدة بقوامها الحالي المأذون به وهو ٢٢٠ من المراقبين عسكريين و ٥٠٠ ٥ جندي و ٩٠ من الشرطة المدنية و ٣٩٨ من الأفراد المدنيين.

٤٥ - فإذا قرر مجلس الأمن زيادة قوام عنصر الشرطة المدنية المأذون به للبعثة من ٩٠ إلى ١٢٠ مراقبا، على النحو الموصى به في الفقرة ٥٠ أدناه، سوف أطلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية أن توفر الموارد المالية اللازمة للتكاليف الإضافية المتصلة بذلك في إطار تقريرتي الذي يتضمن تقديرات التكاليف المنقحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لفترة الولاية الحالية.

٤٦ - وحتى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ١٠٥,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة المتعلقة بجميع عمليات حفظ السلم ٢٦٣,٩ ٢ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٤٧ - كما وصفنا آنفا، فقد أثبت المجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، استعداداه لمساعدة رواندا، فضلا عن تضامنه مع رواندا وشعبها في كفاحهما للعودة من الماضي المؤلم القريب إلى الحالة الطبيعية. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن أرى أن أساسا قوية قد أقيم يمكن تحقيق مزيد من التقدم انطلاقا منه. ومع ذلك، يعتبر تأييد ومشاركة جميع شعب رواندا من الأمور الحيوية إذا كان للزخم الحالي لصالح انتعاش رواندا أن يستمر وينمو. ولذلك أعيد تأكيد ندائي إلى الحكومة أن تقوم، بروح من التوفيق المتبادل والحوار، بكفالة إتاحة الفرصة لجميع مواطني رواندا الذين لم يشتركوا في عملية الإبادة الجماعية للاضطلاع بدور في عملية المصالحة الوطنية. وسيكون من دواعي الأسف أن تعرض الإنجازات التي تحققت حتى الآن للخطر نتيجة شعور بعض قطاعات السكان بأنها مستبعدة. وقد قام ممثلي في اجتماع المائدة المستديرة المعقود في جنيف بتبادل للآراء بشأن هذا الموضوع مع عدد من الوفود، بما فيها وفد رواندا، الذي يرأسه السيد تواجيرا مونغو رئيس الوزراء. وقد أبلغ، في هذا الصدد، أن بعض الدول الأعضاء تجري مشاورات مع منظمة الوحدة الإفريقية بشأن وضع آلية تستطيع تعجيل عملية المصالحة الوطنية.

٤٨ - ويبقى التعاون والتنسيق الوثيقان بين حكومة كيغالي والمجتمع الدولي من الأمور الأساسية، مع تقدم رواندا على طريق الانتعاش وإعادة البناء. وإني أتوقع، في هذا الصدد، أن تواصل الحكومة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تنفيذ ولايتها، وبصورة خاصة، أن تكفل وصول أفراد بعثة المساعدة وموظفي المحكمة الدولية لرواندا وموظفي شؤون حقوق الإنسان، دونما عائق، إلى جميع المناطق في رواندا.

٤٩ - وأرحب بالجهود المتصلة التي تبذلها دول المنطقة ومنظمة الوحدة الإفريقية من أجل المساهمة في البحث عن حلول دائمة لمشاكل رواندا.

٥٠ - وقد طلب مجلس الأمن، بموجب القرار ٩٦٥ (١٩٩٤)، إبلاغه إذا استلزمت المهام الإضافية المعهودة إلى بعثة المساعدة بمقتضى الولاية الموسعة المنصوص عليها في ذلك القرار النظر في تعديل احتياجات البعثة من السوقيات والأفراد. وبعد أن أجريت مشاورات مع ممثلي الخاص وقائد القوة، أوصى مجلس الأمن بدفع القوام المأذون به لعنصر الشرطة المدنية في البعثة من ٩٠ إلى ١٢٠ مراقبا.

٥١ - وقد قام مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية مؤخرا بزيارة المنطقة، استمرارا لمهمته المتمثلة في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة للجوانب المختلفة للأزمة في رواندا. ومما يذكر، في هذا الصدد، أن منظمة الوحدة الإفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعترزمان عقد مؤتمر دون إقليمي في بوجومبورا، في شباط/فبراير ١٩٩٥، للنظر في تقديم المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/1994/75)، أجريت مشاورات مع منظمة الوحدة الإفريقية والدول الأعضاء عن كيف يمكن تعجيل الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر أوسع نطاقا، في مرحلة لاحقة، لمناقشة مجموعة من المسائل السياسية والمسائل الأخرى، بغرض تحديد حلول طويلة الأجل لضمان السلم والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وهناك شعور عام بأن المؤتمر الإقليمي المقبل المشترك بين منظمة الوحدة الإفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوف يسهل، في حالة نجاحه، الجهود المبذولة للتصدي لتلك المسائل الأوسع نطاقا. وقد أكد ممثلي، مرة أخرى، الحاجة الملحة إلى الانتقال من المشاكل الإنسانية ومشاكل اللاجئين إلى المسائل السياسية، وذلك في اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد مؤخرا، وفي اجتماعاته مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والقادة الأفارقة الآخرين. وسوف أواصل إبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز نحو عقد المؤتمر الدولي المقترح المعني بهذه المسائل.

مرفق

تكوين العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة
الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا
في ٢٨ كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

البلد	القوات			المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية	المجموع الكلي
	الوحدة	الموظفون	المجموع			
الاتحاد الروسي			صفر	١٧		١٧
اثيوبيا	٨٠٨	٤	٨١٢			٨١٢
الأرجنتين			صفر	١		١
الأردن			صفر		٥	٥
اسبانيا	١٩		١٩			١٩
استراليا	٢٩٧	٩	٣٠٦			٣٠٦
المانيا			صفر		٩	٩
أوروغواي			صفر	٢٤		٢٤
بنغلاديش			صفر	٣٣		٣٣
بولندا			صفر	٢		٢
تشاد	١٢٩	٢	١٣١			١٣١
تونس	٨٣٦	٧	٨٤٣	١٠		٨٥٣
جيبوتي			صفر		١٥	١٥
زامبيا	٧٨٢	٨	٧٩٠	٢٠	١٠	٨٢٠
زمبابوي			صفر	٢٦		٢٦
السنگال	٢٤١		٢٤١			٢٤١
غانا	٨٣٢	٨	٨٤٠	٤٢	١٠	٨٩٢
غينيا			صفر	١٥		١٥
غينيا - بيساو	٣٥		٣٥		٢٠	٥٥
فيجي			صفر	١		١
كندا	١١٩	٣	١٢٢	٢٠		١٤٢
الكونغو	٣٨		٣٨			٣٨
مالي	١٩٩		١٩٩	٣٠	١٠	٢٣٩
ملاوي	١٦٩	٤	١٧٣	١٤		١٨٧
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٦	٦			٦

المجموع الكلي	الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	القوات			البلد
			المجموع	الموظفون	الوحدة	
١٩		١٩	صفر			النمسا
٤٣			٤٣		٤٣	النيجر
٣٦١	١٠	١٧	٣٣٤	٧	٣٢٧	نيجيريا
٨٢٦		١٨	٨٠٨	٨	٨٠٠	الهند
٦ ١٣٨	٨٩	٣٠٩	٥ ٧٤٠	٦٦	٥ ٦٧٤	المجموع

— — — — —